

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشه

وعضوية القضاة السادة

خليفه السليمان ، عبدالقادر الطراونه ، عبدالكريم فرعون ، محمد طلال الحمصي

المميز : النائب العام / عمان

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٢ قدم هذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة بداية جزاء  
عمان في القضية رقم ١٩٨٢/١٠٤/٢٠٠٤ بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢ والمتضمن رد الإعتبار للمميز  
ضده .

### وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١- خالفت المحكمة افعال المادة ٣٦٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ولم تطبقها  
بشكل سليم على وقائع هذا الطلب وخاصة ما ورد بالفقره (ب) من هذه المادة .

٢- المميز ضده يعتبر مكرراً بالمعنى القانوني وان المدة الواجب انقضائها في حالة  
التكرار هي ضعف المدة العادية وفقاً لاحكام المادة ٣٦٤/ب من قانون اصول  
المحاكمات الجزائية الأمر غير المتوفر بطلب المستدعي .

٣- القرار المميز غير معلل ومشوب بعيب القصور في التعليل والتسبيب .

وطلب المميز قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

وبتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٨ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه طلب فيها قبول

التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز واجراء المقتضى القانوني .

## القرار

وبعد التدقيق والمداولة نجد أن المميز قدم بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٤ طلباً إلى مدعي عام عمان لرد اعتباره في القضيتين تحقيق مدعي عام عمان رقم ٨٩٣/٦/٩ تاريخ ١٩٩٩/٧/٧ وتحقيق مدعي عام صويلح رقم ١٣٠٥/٦/٩ تاريخ ٢٠٠١/٨/١٩ وقد احيل الطلب ومرفقاته إلى محكمة بداية جزاء عمان حيث تبين أن المميز ضده كان قد ادين في القضية البدائية الجزائية رقم ٩٩/١٥٨٦ بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣١ لدى محكمة بداية جزاء عمان بجنحة السرقة وصدر حكم بحبسه مدة سنة واحده والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وانه قد امضى تلك العقوبة حيث ادخل مركز الاصلاح والتأهيل المهني / سواقه بتاريخ ١٩٩٩/٧/٧ وافرج عنه بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٣ ، كما تبين أن المميز ضده قد ادين بحكم محكمة صلح جزاء صويلح رقم ٢٠٠١/١٦٦٤ بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٩ بجنحة السرقة والمتضمن حبسه مدة اسبوعين والرسوم وانه قد تم استبدال عقوبة الحبس لتصبح الغرامة وتم دفعها بالوصول المرفقة صورته عنه والمؤرخ ٢٠٠١/٨/١٩ وورد كشف اسبقيات المميز ضده المتضمن الحكمين المذكورين فقط .

وبالتدقيق قضت محكمة بداية جزاء عمان باعادة الاعتبار للمميز ضده .

وحيث لم يرتض النائب العام/عمان بذلك القرار فقد طعن به تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز .

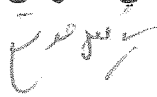
وعن أسباب التمييز نجد أن المميز ضده كان قد حكم بعقوبة جنحية عن جرم السرقة في القضية البدائية الجزائية رقم ٩٩/١٥٨٦ بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣١ كما ادين بجنحة السرقة ايضاً في القضية الصلحية الجزائية رقم ٢٠٠١/٢٦٦٤ بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٩ ، وحيث انه سناً للمادة ١٠٣ من قانون العقوبات تعتبر السرقة والاحتيال وخيانة الامانه والتزوير جنحاً مماثله في التكرار فيكون المميز مكرراً بالمعنى القانوني وبالتالي تنطبق بحقه المادة ١/٣٦٤ ب من قانون اصول المحاكمات الجزائية التي تشترط :

أن يكون قد انقضى من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات اذا كانت العقوبة جنائية أو ثلاث سنوات اذا كانت العقوبة جنحية ، ويؤخذ بمثلي هذه المدة لاعادة الاعتبار في الحالتين اذا كان المحكوم عليه مكرراً بالمعنى القانوني (

وحيث لم ينقض على تنفيذ العقوبة التي حكم بها المميز ضده في القضية الصلحية رقم ٢٠٠١/٢٦٦٤ (والتي كانت اساساً لاعتباره مكرراً) مثلي المده المقرره أي ست سنوات فان طلب المميز ضده يغدو والحاله هذه يستوجب الرد لعدم اكتمال الشروط القانونية لرد الاعتبار . وحيث انتهى القرار المميز لغير هذه النتيجة فهو مستوجب النقض .

لهذا نقرر نقض القرار المميز واعادة الاوراق لمصدرها للسير في الطلب وفق ما تقدم واصدار القرار المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ ذو القعدة سنة ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٠٠٥/١/٣

القاضي المترئس  


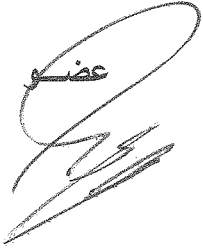
عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



lawpedia.jo

دقق

اض